آب 2024

برعاية سيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن"
وبحضور دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى

إطلاق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية
لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030

أكد دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى، الذي ألقى كلمة الرئيس محمود عباس، على أن بناء مؤسسات الدولة وتطوير أدائها وفق قيم الشفافية يمثلان حجر الزاوية لبناء دولة فلسطينية تلتزم بالقيم الإنسانية كعضو فاعل في المجتمع الدولي، لذا أنشئت الهيئة في عام 2010، وقدم رئيس الوزراء لها كل الدعم على مستوى التدابير والإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد، بما يضمن كفاءة المؤسسات وتعظيم نتائجها.

من جانبه، قال ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين ألكسندر ستوتزمان، أن الاستراتيجية تتمحور حول القرارات التي يجب اتخاذها في مواجهة واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمع وهي الفساد بكل أشكاله وأنواعه، إذ تضعف المجتمع والمؤسسات الديمقراطية والتطور ويقوض حقوق الإنسان.

INFO@PACC.PNA.PS
WWW.PACC.PS
@PACC.PAL
@PALESTINIANANTI-CORRUPTION 9222

كلمة رئيس هيئة مكافحة الفساد الدكتور رائد رضوان

انتهاء التزام مسؤولية تكاملية

أكد د. رضوان في كلمة الافتتاح على أن الفساد عدو التنمية الأول ولا شيء يفوقه سوى الاحتلال، وأفضل الممارسات لمحاربة الفساد هي الحوكمة، مشددا على انه انسجاما مع مهمتنا وفق القانون وما نصت عليه الاتفاقية الأممية تبنت الهيئة سياسة تخطيط تقوم على مبدأ الشراكة الفعلية بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني والقطاعات كافة، والتخطيط بالمشاركة والتنفيذ والتقييم".

وقال رضوان: إنّ رؤيتنا التي جسدتها الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية للحوكمة ومكافحة الفساد تستند بالتوازي على ملاحقة مرتكبي شبهات الفساد وتقديمهم للعدالة وتعزيز الإجراءات والتدابير الوقائية التي من شأنها ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمسائلة والمحاسبة في بيئة العمل والتي تهدف إلى منع ارتكاب الجريمة من خلال تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لمؤسسات المجتمع الفلسطيني على مستوى مختلف القطاعات.

د. رضوان يلتقي رئيس مجلس القضاء الاعلى

جرى خلال اللقاء بحث العديد من القضايا المشتركة وأهمية تكامل الأدوار في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ضمن محاورها الرئيسية المرتبطة بمحور إنفاذ القانون، وخدمة مصلحة المواطنين والحفاظ على حقوقهم، وتسهيل إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا.

وأطلع د. رضوان رئيس مجلس القضاء الأعلى على خطط الهيئة التطويرية وإنجازات الهيئة وتوجهاتها الرامية لتقوية المناعة المؤسساتية لمكافحة الفساد والحد من مخاطرة وإيجاد بيئة مجتمعية رافضه ومناهضة للفساد بكافة أشكاله.

من جانبه أثنى رئيس مجلس القضاء الأعلى على دور الهيئة في تعزيز قيم النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد وانفاذ القانون، مشيرا الى حرص المجلس على التعاون المشترك مع كافة مكونات قطاع العدالة في دولة فلسطين بما يحقق العدالة لكافة المواطنين، واستعداد المجلس للتعاون والتكامل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.

مكافحة الفساد ووزارة الحكم المحلي وائتلاف أمان يفتتحون برنامج تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل مجالس الخدمات المشتركة

يستهدف البرنامج أعضاء وعضوات وموظفي وموظفات مجالس الخدمات المشتركة في مناطق وسط وشمال وجنوب الضفة الغربية.

يهدف البرنامج إلى تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المجالس المشتركة في محافظات الضفة؛ وانعكاس ذلك على تحسين الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطن عن طريق الشراكة بين أكثر من هيئة محلية، بما يضمن تحسين الجودة في الخدمة وتقديمها بكفاءة وفاعلية.

تطرح هذه اللقاءات بالنقاش، مفهوم الفساد وأشكاله، الأنظمة المساندة (نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، نظام الهدايا، إقرارات الذمة المالية)، قيم النزاهة ومؤشراتها، الرقابة ونظم وآليات المساءلة ومؤشراتها، سياسات وإجراءات إعداد موازنات الهيئات المحلية، أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على أعمال الهيئات المحلية، الشكاوى كأحد أدوات الرقابة على أعمال الهيئات المحلية، منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في العطاءات والمشتريات.

الهيئة تعقد لقاءً لأعضاء لجان الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح في المؤسسات العامة

تناول اللقاء بالنقاش مفهوم الإفصاح عن تضارب المصالح، آليات الإفصاح وآليات إزالة تضارب المصالح، والتعرف على نظام الهدايا، مناقشة مهام أعضاء اللجان وفق النظام، الإطار القانوني والعقوبات القانونية ذات العلاقة.

ورشة عمل نظمتها هيئة مكافحة الفساد ووزارة الحكم المحلي

مشاركون يوصون بأهمية دعم القيادات النسوية في تطوير بيئة النزاهة في الهيئات المحلية

قالت رئيسة وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الهيئة أ. رنا صلاح الدين أن هذه الورشة تأتي ضمن إطار التعاون المستمر بين الوزارة والهيئة، موضحة أن تعزيز النزاهة داخل الهيئات المحلية يبدأ بالتثقيف حول مختلف أشكال الفساد، الذي يتجلى في تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وأكدت أن المرأة بطبيعتها تعزز قيم النزاهة، حيث تميل إلى تغليب المصلحة العامة على الشخصية أثناء قيامها بدورها الرعائي داخل أسرها ومجتمعاتها.

أوصى المشاركون بضرورة اخذ القيادات النسوية دورها الحقيقي والريادي في تطوير بيئة النزاهة تحقيقاً لمبادئ العدالة والشفافية والنهوض بالهيئات المحلية.

وضرورة تعزيز صمود الهيئات المحلية في وجه الانتهاكات اليومية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي وتسليط الضوء على المناطق المهددة بالمصادرة، بالاضافة الى ضرورة تغيير قانون الانتخابات.

ورشة عمل لمناقشة دراسة بعنوان:

حماية الصحفيين الاستقصائيين وفق قانون مكافحة الفساد المعدل

أوصت الدراسة التي أعدها قسم البحوث والدراسات القانونية في الهيئة، بضرورة الاستمرار في عقد لقاءات تدريبية للصـــحفيين لزيادة الوعي بإجراءات مكافحة الفســـاد ودور الصحافة فيها، وكيفية الاستفادة من نظام الحماية في ظل الشكل الحالي للقانون.

بالاضافة لأن يقوم كل صحفي استقصائي بتوجيه كتاب باسمه الى السلطات المختصة، يدلي فيه بالمعلومات التي نشرها الصحفي كتحقيق استقصائي، وذلك ليتسنى للسلطات المختصة اعتبار الصحفي من مستحقي الحماية.

وكذلك أوصت بأن يتم إدخال تعديلات على نصـــوص قرار مجلس الوزراء رقم (7) لســـنة 2019م بنظام حماية المبلغين والشـــهود والمخبرين والخبراء في قضـــايا الفســـاد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، بحيث يكون هنالك خصوصية للصحفيين الاستقصائيين بما يتناسب وأهمية دورهم في الكشف عن الفساد.

خلال شهر آب -2024

أحالت الهيئة (7) ملفات تحقيق للنائب العام

أصدرت الهيئة (7) قرارات إحالة للنائب العام، تضم (7) ملفات تحقيق، أغلق بموجبهما (8) شكاوى وبلاغات وذلك لوجود شبهات قوية بارتكاب المشتكى عليهم/ المبلغ ضدهم لجرائم الفساد، وبلغ عدد المشتبه بهم في ملفات التحقيق المحالة (9) ذكور.

وتوزعت الملفات المحالة حسب القطاع، الى (6) ملفات ضد هيئات محلية، و (2) ملف ضد قطاع عام.

أما حسب نوع التكييف الجرمي فتوزعت إلى:

- (5) ملفات جريمة التزوير.
- (3) ملفات جريمة الاختلاس.
- (3) ملفات جريمة التهاون في أداء الواجبات الوظيفية.
- (2) ملف جريمة اساءة استعمال السلطة.
- (1) ملف جريمة الكسب غير المشروع.
- (1) ملف جريمة عدم الافصاح عن تضارب المصالح.

يذكر أن الهيئة تلقت (358) شكوى وبلاغ منذ بداية العالم الحالي وحتى نهاية شهر تموز 7/2024، عبر أدوات الاتصال والتواصل المتنوعة والمعتمدة من قبل الهيئة.

الابلاغ

عن شبهات الفساد

واجب قانوناً

أوجب قانون مكافحة الفساد في المادة (18) على كل من يمتلك معلومات جدية أو وثائق بشأن جريمة فساد منصوص عليها في هذا القانون وقعت من أي موظف أن يقدموها الى الهيئة أو يتقدم بشكوى بشأنها ضد مرتكبها.

ووفقاً للمادة (19) من القانون، على كل موظف عام علم بجريمة فساد أن يبلغ الهيئة بذلك.

وأوجب قانون الإجراءات الجزائية على كافة الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة الذين علموا أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته بوقوع جريمة أن يبلغ السلطات المختصة عنها، وفقا لأحكام المادة 25 من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001.

دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

البيرة، البالوع، شارع هيئة مكافحة الفساد.

+970 2 242 4076/7/8

الخط الساخن 139

00970562777003